حدث افتراضي

مؤتمر 2023 حول قضية القدس

"أثر سياسات الاستيطان الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين في القدس"

عقدته
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي

20 يوليو 2023

ملخص الرئيس

انعقد المؤتمر الدولي حول قضية القدس حول موضع **"أثر سياسات الاستيطان الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين في القدس**، انعقد افتراضيًا في 20 يوليو 2023، برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي. وترأس هذا الحدث السفير شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة. وأثناء الجلسة الافتتاحية قدم كل من السيد خالد خياري، الأمين العام المساعد لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة؛ والسيد علي غوتالي، ممثل الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس لمنظمة التعاون الإسلامي؛ والسيد رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة كلمة أمام المشاركين.

وتكونت اللجنة من السيد منير نسيبة، مدير عيادة القدس لحقوق الإنسان ومركز العمل المجتمعي؛ والدكتور دوف باوم، مدير النشاط الاقتصادي، في لجنة أمريكا لخدمات الأصدقاء American Friends Service Committee ؛ والسيد جوش روبنر، مدير العلاقات الحكومية في معهد الشرق الأوسط للتفاهم؛ والسيدة نور عرفة، زميلة في مركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الأوسط. وشاركت الدول الأعضاء في الحدث الذي استمر لمدة ساعتين على تطبيق زوم. وتم بث المؤتمر على قناة الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت (UN WebTV) وموقع يوتيوب التابع للأمم المتحدة، وأتيحت للجمهور فرصة طرح الأسئلة على أعضاء فريق المناقشة.

وفي كلمته الافتتاحية، ذكر **الرئيس** أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فضلا عن عمليات الهدم والاستيلاء على منازل ومباني الفلسطينيين، تشكل انتهاكات صارخة لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، حيث تشكل المستوطنات عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين والسلام العادل والدائم والشامل. وأكد مجددا أن الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام قد أكدا من جديد أن أي إجراء تتخذه إسرائيل لفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على مدينة القدس هو إجراء غير قانوني؛ ودعا كذلك إلى السعي للتوصل إلى حل تفاوضي بشأن وضع القدس كشرط مسبق لحل قضية فلسطين وإحلال السلام العادل والدائم. وقال إن القدس تظل رمزاً للمحاولة المنهجية التي تقوم بها إسرائيل لترسيخ احتلالها وتغيير التركيبة السكانية في المدينة، ولا بد من معالجة العنف المتزايد الذي يرتكبه المستوطنون في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وأكد أن أحد الأمثلة على ذلك هو الإخلاء الأخير لعائلة صب لبن، التي كانت تعيش في القدس الشرقية منذ أجيال وكافحت في المحاكم الإسرائيلية منذ عام 1978 ضد طردها من منزلها في الأحياء الإسلامية.

وسلط **السيد خالد خياري** الضوء على أهمية موضوع المؤتمر، حيث لا تزال الأرض الفلسطينية المحتلة تشهد تصعيداً ومواجهات دامية. وأكد أن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي المستمر يشكل مصدر قلق بالغ، وكذلك التعديلات الأخيرة التي أجرتها الحكومة الإسرائيلية على عملية التخطيط الاستيطاني لتسريع بناء المزيد من الوحدات السكنية. وقال إن المستوطنات تنتهك القانون الدولي وتكرس الاحتلال وتزيد من الإحباط والتوتر الذي يؤدي إلى العنف والصراع، في حين أنها تقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ودعا السيد خياري إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية والاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ورحب **السفير علي غوتالي** بالتحديث الذي أجرته المفوضية السامية لحقوق الإنسان على قاعدة بيانات الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى نفس المنوال، أعرب عن تقدير منظمة التعاون الإسلامي لموقف البرلمان الأوروبي الأخير الذي يدعو الدول الأعضاء فيه إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية ودعم التحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ودعت منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لضمان امتثالها واحترامها لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وأضافت أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حاسمة لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على انتهاكاتها.

وحذر **السفير رياض منصور** من التطرف الذي تتسم به الحكومة الإسرائيلية الحالية، وخاصة وزارتي المالية والأمن. وقال إن المستوطنين يدعون علناً إلى احتلال القرى الفلسطينية – مثل حوارة وترمسعيا – بدعم من الحكومة، ويُقال إنهم أنشأوا ميليشيات قوامها ألف (1000) عضو لتكثيف هجماتهم والقضاء على الوجود الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأعرب السفير رياض منصور عن أسفه لحديث وزير المالية الإسرائيلي، السيد بتسلئيل سموتريش، الذي نشر بيانا متطرفا بعنوان "خطة إسرائيل الحاسمة" يدعو إلى طرد الفلسطينيين الذين يسعون إلى إقامة دولة مستقلة. كما أعرب السفير عن أسفه لتكرار تصريحات المجتمع الدولي بشأن أهمية حل الدولتين، ومطالبة إسرائيل بوقف التوسع الاستيطاني وهدم المنازل، دون اتخاذ إجراءات عملية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي. ودعا السفير منصور الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز وغيرها إلى اتخاذ إجراءات عملية تتجاوز تكرار التصريحات نفسها.

وأشار السفير إلى تقديم مذكرة قانونية من قبل دولة فلسطين إلى محكمة العدل الدولية للحصول على رأي استشاري، والتي حظيت بدعم أكثر من خمسين دولة عضواً. وستبت محكمة العدل الدولية في العواقب القانونية للاحتلال غير القانوني الذي طال أمده، بما في ذلك ضم القدس الشرقية والتهديدات بضم المنطقة (ج)، فضلا عن توسيع المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة. وأعرب السفير منصور عن أمله في أن تقوم محكمة العدل الدولية بوصف الانتهاكات المستمرة ضد الشعب الفلسطيني كفصل العنصري.

حلقة نقاش

ذكّر السيد منير نسيبة بوضع القدس بموجب القانون الدولي باعتبارها "محتلة منذ عام 1948"، وأوضح أن سيادة إسرائيل عليها غير معترف بها من قبل المجتمع الدولي؛ ومع ذلك، تواصل إسرائيل فرض قوانين تمييزية على المقدسيين الفلسطينيين، مثل قانون أملاك الغائبين (1950) وقانون المسائل القانونية والإدارية (1970). وبهذا الصدد، كان إحياء ذكرى النكبة من قبل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في 15 مايو 2023، فرصة لتسليط الضوء على التطهير العرقي ضد الفلسطينيين من الجزء الغربي من القدس ومصادرة ممتلكاتهم تطبيقًا للقوانين المذكورة أعلاه - فمن شأن كل ذلك أن يؤدي إلى تغيير التركيبة السكانية في فلسطين الانتدابية.

منذ النكبة تعارض العائلات الفلسطينية قانون المسائل القانونية والإدارية، الذي سمح للإسرائيليين بالمطالبة بممتلكات في القدس الشرقية يعود تاريخها إلى ما قبل عام 1948. وذكر مثال حي الشيخ جراح الذي يضم عشرين منزلا بنتها الأونروا سابقا للعائلات الفلسطينية التي نزحت من الضفة الغربية. وتطالب منظمات المستوطنين اليهود بملكية الأرض منذ عقود، مما أثار جملة من الإدانات الدولية. وفي سلوان، وخاصة في تجمع بطن الهوى، قام الحارس العام الإسرائيلي بمصادرة أراضي العديد من السكان الفلسطينيين وعرضهم لخطر الإخلاء القسري.

وقام السيد نسيبة بوصف هذه القوانين والتطورات اللاحقة بأنها جزء من نظام الفصل العنصري الإسرائيلي. ودعا الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى معالجة قضية الفصل العنصري بشكل صريح، وأشار إلى توصية المقرّر الخاص السابق للأمم المتحدة مايكل لينك بإعادة تفعيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري للتحقيق في الجرائم الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتحدث الدكتور دوف باوم عن تواطؤ الشركات في أنشطة الاستيطان الاقتصادي والاستعمار الاستيطاني من خلال أنشطة تتراوح بين بناء المستوطنات، وتزويد الجيش بالأدوات التكنولوجية، وتمكين خصخصة مؤسسات الدولة مثل نزع ملكية وتدمير الممتلكات المدنية. وأشار الدكتور باوم إلى قاعدة بيانات منظمة "من يربح" Who Profits غير الحكومية التي تحتوي على 500 شركة تعمل في المستوطنات الإسرائيلية، بالإضافة إلى "معلومات التحقيقات" للجنة أمريكا لخدمات الأصدقاء ؛ وقد نشرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان قائمة بأسماء 112 شركة تعمل في الأنشطة الاستيطانية، تنفيذاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 36/31.

ونوه الدكتور باوم إلى العدد المحدود للشركات التي أدرجتها المفوضية في تحديثها الأخير، حيث تم رفع خمس عشرة شركة من القائمة دون إضافة شركات جديدة، إذ لا تذكر القائمة الشركات الكبرى التي تشارك بشكل علني ونشط في الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وضرب الدكتور باوم مثال شركة جنرال ميلز General Mills، العاملة في منطقة عطروت الصناعية في القدس الشرقية، والتي التزمت بعد نشر قاعدة بيانات المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومناصرة المنظمات الشعبية، بالتوقف عن توريد منتجاتها من مصنع عطروت. وتم توضيح أن الغرض من هذه الحملات الشعبية هو جعل تلك الشركات متعددة الجنسيات تعمل على تحسين سياساتها المتعلقة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية.

كما قدم الدكتور باوم بإيجاز التقرير الذي نشر مؤخراً بعنوان "نزع الملكية من خلال البيروقراطية في القدس المحتلة" من قبل "من يستفيد من الاحتلال" في شهر فبراير من هذا العام. وتناول التقرير "تهويد" القدس من خلال الإجراءات البيروقراطية العقابية مثل قوانين الإقامة والأراضي وتسجيل الممتلكات - والتي تعتبر جميعها تمييزية ضد السكان الفلسطينيين. وينبغي اعتبار الشركات المدرجة في التقرير مثالاً لتوسيع نطاق مساءلة الشركات وجرائم الفصل العنصري إلى ما هو أبعد من أنشطة الاستيطان الاقتصادي وإدراج مسؤوليتها في تقييد الحريات المدنية وعمليات التمييز الإداري المفروضة على الفلسطينيين في القدس الشرقية.

سلط السيد جوش روبنر الضوء على الكيفية التي سعت بها قوانين وسياسات وممارسات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي إلى استئصال السكان الفلسطينيين الأصليين من أراضيهم وطردهم منها - وهو ما يتطابق في كثير من الأحيان مع تعريف "الفصل العنصري"، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها لعام 1973. وعلى الرغم من الإجماع على مسؤوليات إسرائيل، لم تفرض الولايات المتحدة أي عقوبات على إسرائيل، بل على العكس من ذلك، فهي تساهم في ترسيخ السياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني. وأشار السيد جوش روبنر إلى الترحيب الحار الذي أبداه الكونغرس الأمريكي من الحزبين الجمهوري والديمقراطي للرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ قبل أيام قليلة، ولم يذكر الحكم العسكري الذي تمارسه إسرائيل على ملايين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى نفس المنوال، لم تقم إدارة بايدن بالتراجع عن الإعلان الأمريكي بشأن القدس عاصمة لإسرائيل.

وكان العشرات من أعضاء الكونغرس الأمريكي قد وقّعوا على عدة رسائل على مر السنين احتجاجًا على دعم الولايات المتحدة للتطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية. ومع ذلك، لم تتخذ الإدارة الأمريكية الحالية أي إجراء أو ردّ، مثلا وقف استخدام إسرائيل غير القانوني للأسلحة. وفي الوقت نفسه، قام عدد متزايد من أعضاء الكونغرس بوصف السياسات الإسرائيلية على أنها "فصل عنصري". وكما يتبين من دراسة استقصائية حديثة أجراها معهد بروكينغز، يتنامى حاليا دعم الرأي العام المحلي أيضاً للحقوق الفلسطينية.

ودعا السيد روبنر الأمم المتحدة إلى حثّ الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها كطرف ثالث لمحاسبة مرتكبي الفصل العنصري الإسرائيلي والسعي إلى إعادة إنشاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لتقديم توصيات فعالة، بما في ذلك فرض حظر على الأسلحة على إسرائيل.

شدّدت السيدة نور عرفة على أن القدس هي صورة مصغرة لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي ونظامها الاستعماري الاستيطاني الذي يسعى إلى تهجير السكان الفلسطينيين وتوسيع الهيمنة اليهودية على المدينة. وقالت إن هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني يمثل ممارسة مستمرة تهدف إلى تحويل مدينة القدس متعددة الثقافات والأديان إلى مدينة يهودية موحدة تحت السيطرة والسيادة الإسرائيلية الحصرية. وأشارت إلى كتاب جون كولينز "فلسطين العالمية" للتأكيد على أن استراتيجية الاحتلال الإسرائيلي تركز على أربعة أهداف، وهي : القضاء على وجود الفلسطينيين الأصليين في القدس الشرقية؛ والتوسع من خلال حيازة الأراضي مع ضمّ أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإقامة المستوطنات غير القانونية؛ وإنكار وجود الفلسطينيين الأصليين تاريخيا؛ ومنطق الاستثناء الذي يتجلى في الادعاء بأن السكان اليهود يمثلون "الشعب المختار". ويستند هذا النوع من الإنكار أيضًا إلى التلاعب بالتاريخ وعلم الآثار كأدوات سياسية قوية لإعادة وصف القدس وترويجها كمدينة يهودية.

وفي المناقشة التي تلت العروض والتي أدارتها السيدة عرفة، اتفق المتحدثون على وجود نظام فصل عنصري في المدينة يقوم على الهيمنة الهيكلية لمجموعة على أخرى من خلال الانتهاكات ضد الإقامة ولمّ شمل الأسرة وحقوق الملكية. وتم التأكيد على الحاجة إلى تحرك الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان للبدء في وصف الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة بأنها "فصل عنصري". وأيد المشاركون في حلقة النقاش الدعوة القاعدية لإحياء لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، لأنها ستوفر منهجاً شاملاً لفهم السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وليس فقط في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وشملت هذه السياسات قانون الدولة القومية الإسرائيلي الذي ينص على أن الشعب اليهودي وحده هو الذي يمكنه التمتع بالحق في تقرير المصير. كما ستوفر لجنة الأمم المتحدة التي يتم إحياؤها مساحة للدول الأعضاء للتفكير في الإجراءات المتعددة الأطراف التي يمكن أن تساعد في التغلب على حق النقض الأمريكي في مجلس الأمن، وتكرار الأدوات مثل العقوبات الشاملة وحظر الأسلحة التي تم استخدامها لإنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وفي قاعدة بيانات المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي تضم أسماء الشركات المتواطئة مع مشروع الاستيطان الإسرائيلي، فإن مجرد نشر القائمة يمثل أداة قوية لتوعية الشركات بانتهاكات حقوق الإنسان والحاجة إلى سحب الاستثمار في المستوطنات. فإن تحديث هذه القاعدة ونشر معطياتها سنوياً أمر بالغ الأهمية.

وخلال جلسة الأسئلة والأجوبة التي أعقبت المناقشة، أوضح المراقب الدائم **لجامعة الدول العربية** لدى الأمم المتحدة الحاجة إلى الوصف القانوني لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي في رأي استشاري تصدره محكمة العدل الدولية، لتمكين الجمعية العامة بإصدار قرار بشأن إعادة تنشيط اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة. وبينما دعا المراقب الدائم **لجامعة الدول العربية** إلى أن تقوم الجمعية العامة بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، دعا الدول الأعضاء إلى مواصلة دعوتها أمام مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين الفلسطينيين ووضع القدس. ودعا ممثل **كوبا** المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لحماية الشعب الفلسطيني والضغط على إسرائيل لوقف هجماتها المتكررة على المدنيين والبنية التحتية. ووردت أسئلة من المشاهدين في قبرص ومالي عن دور محكمة العدل الدولية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، وعن الخطوات التالية التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها لمساءلة إسرائيل ومساهمة المجتمع المدني في معالجة تكاليف الاحتلال.

ومن القدس الشرقية، روى السيد **رأفت صب لبن**، أحد أفراد عائلة تم طردها مؤخرًا من القدس الشرقية، وهو محامي حقوق الإنسان، روى قصة طرد عائلته من منزلها في الحي الإسلامي في البلدة القديمة. وقد أوضحت المعركة القانونية التي استمرت 47 عامًا والتي أدت إلى الطرد كيفية عمل المحاكم الإسرائيلية وبلدية القدس ودائرة الآثار ووزارة الداخلية والشرطة جنبًا إلى جنب مع المنظمات الاستيطانية اليهودية لتحويل الفلسطينيين بصفة قسرية من القدس الشرقية بهدف تغيير التركيبة السكانية للمدينة وزيادة الوجود اليهودي. ونبه السيد رأفت صب لبن إلى أن عمليات التطهير العرقي والتهجير القسري التي تُرتكب بطريقة منهجية لتوسيع الحي اليهودي الجديد تمتد الآن إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية، مثل تلال جنوب الخليل ونابلس. ودعا السيد صب لبن الأمم المتحدة إلى العمل من أجل إنهاء الاستعمار الاستيطاني الذي يستمر منذ خمسة وسبعين عامًا.

واختتم **الرئيس** الجلسة بشكر المتحدثين على تخصيص جزء من وقتهم للمشاركة في الاجتماع وتبادل المعلومات والأفكار القيمة والإجابة على الأسئلة.

* * *